

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في
معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

تقرير مقدم من حكومة نيوزيلندا

المادة الأولى

ترى نيوزيلندا أن التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم النقل وغيره من الضوابط التي تنص عليها هذه المادة يعد مسألة أساسية. وقد أكدت الإشارات الواردة في الآونة الأخيرة بشأن اهتمام الإرهاب الدولي بالحصول على أجهزة متفجرة نووية استمرار أهمية ذلك الالتزام في ظل الظروف المتغيرة.

المادة الثانية

تفي نيوزيلندا تماما بالتزامها بموجب أحكام هذه المادة من جميع الجوانب. وتخضع التزامات نيوزيلندا بموجب معاهدة عدم الانتشار لقانون عام ١٩٨٧ بشأن جعل نيوزيلندا منطقة خالية من الأسلحة النووية وبشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة في نيوزيلندا. وأعربت نيوزيلندا عن شواغلها فيما يتعلق بامتنال الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية في منتديات مختلفة، مثل المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

المادة الثالثة

دخل اتفاق الضمانات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونيوزيلندا حيز النفاذ يوم ٢٩ شباط/فبراير ١٩٧٢، فيما أبرم يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ البروتوكول الإضافي النموذجي الملحق بالاتفاق. وفي سنة ٢٠٠١، أكدت الوكالة في تقييم لها أن نيوزيلندا تتقيد تقيدا كاملا بجميع التزاماتها المتعلقة بالضمانات. ولا تضطلع نيوزيلندا سوى بأنشطة ضعيفة جدا خاضعة للضمانات، نظرا لأنها لا تحوز أسلحة نووية ولا تقوم بتوليد طاقة نووية ولا تملك مفاعلا نوويا ولا تنتج اليورانيوم أو أي من المواد الأخرى ذات الصلة.

وتطبق نيوزيلندا ضوابط على تصدير المواد والسلع المزدوجة الاستخدام التي يمكن استعمالها في برنامج للأسلحة النووية. وهي تنسق هذه الضوابط مع الأعضاء الآخرين في مجموعة موردي المواد النووية، التي انضمت إليها نيوزيلندا في سنة ١٩٩٤.

المادة الرابعة

قررت نيوزيلندا، بموجب سياستها العامة، عدم استعمال حقوقها في تطوير البحوث المتعلقة بالطاقة النووية وإنتاجها واستعمالها للأغراض السلمية. وتُلفت نيوزيلندا الانتباه، في سياق المفاوضات العالمية المتعلقة بتغيير المناخ، وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى عدم استدامة الطاقة النووية في الأجل الطويل واستمرار مخاطر التلوث والانتشار.

وتسعى نيوزيلندا، من خلال تنفيذ ضوابطها الوطنية في مجال التصدير، إلى تقييد التجارة المتصلة فقط بالمنشآت النووية غير الخاضعة للضمانات أو ببرامج الأسلحة النووية في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

وقد عملت نيوزيلندا بنشاط، في محافل مثل المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل تشجيع الاهتمام الوثيق بالنقل الآمن للمواد والنفايات المشعة. وتحرص نيوزيلندا على توفير أعلى معايير السلامة الممكنة وعلى تطبيق هذه المعايير تطبيقاً كاملاً، كما أنها مهتمة بضرورة إخطار الدول الساحلية والدول الأخرى المهتمة بالأمر سلفاً بالشحنات، ووضع ترتيبات متقدمة بشأن المسؤولية.

المادة الخامسة

شاركت نيوزيلندا مشاركة فعالة في مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وصدقت على هذه المعاهدة في آذار/مارس ١٩٩٩. وأصبحت المعاهدة تشريعاً في نيوزيلندا بموجب قانون حظر التجارب النووية لعام ١٩٩٩. كما أُدرج حظر على التجارب النووية في معاهدة جعل منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية وقانون عام ١٩٨٧ بشأن جعل نيوزيلندا منطقة خالية من الأسلحة النووية وبشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة في نيوزيلندا.

وما زالت نيوزيلندا مؤيِّداً قوياً للمعاهدة وأمانتها التقنية المؤقتة بفيينا. وقد عملت بنشاط في المؤتمر الثاني لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ والذي ألقى وزير الخارجية النيوزيلندي كلمة أمامه. كما كانت نيوزيلندا من بين البلدان الموقعة على البيان الوزاري المشترك المؤيد لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي قامت بمبادرة إصداره أستراليا وهولندا واليابان في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وتعتقد نيوزيلندا أن استمرار الوقف الاختياري لجميع تفجيرات اختبار

الأسلحة النووية هو أمر حتمي ريثما يدخل الحظر الشامل للتجارب حيز النفاذ رسمياً. وفي غضون ذلك، تتعاون نيوزيلندا مع الأمانة المؤقتة للمعاهدة بالمساعدة على إنشاء نظام الرصد الدولي للمعاهدة، بإنشاء محطات في نيوزيلندا ذاتها وفي البلدان الشريكة في منطقة جنوب المحيط الهادئ.

المادة السادسة

عملت نيوزيلندا بنشاط في السنوات الأخيرة من أجل تشجيع التفاوض بنية صادقة فيما يتعلق بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، وذلك إلى جانب شركائها في الخطة الجديدة وبوصفها رئيس الهيئة الفرعية ذات الصلة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠. وفي هذا السياق، تستمد نيوزيلندا قوة من الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦ بشأن عدم مشروعية التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٠، قرر البرلمان النيوزيلندي بالإجماع:

أن ينادي، بمناسبة بزوغ فجر عام ٢٠٠٠، جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تنضم إلى نيوزيلندا للوفاء بالتزام المضي بنية صادقة في المفاوضات الرامية إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات.

وفي الأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٢، كانت نيوزيلندا، انطلاقاً من الخطة الجديدة، بلدا رائداً من البلدان المقدمة للقرار ٥٩/٥٧ (نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة)، الذي أبرز أنه لم يحرز سوى تقدم محدود بشأن كثير من مسائل معاهدة عدم الانتشار ودعا الدول إلى الوفاء تماماً بالتزاماتها. وجاء هذا القرار كنتيجة تالية لصدور القرار ٣٣/٥٥ جيم في عام ٢٠٠٠، الذي ساهم في إدراج الالتزامات الهامة المعقودة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار ضمن السياق الأشمل للأمم المتحدة.

وفي آذار/مارس ٢٠٠١، استضافت نيوزيلندا مؤتمراً للحكومات والمنظمات غير الحكومية عني بالنظر في متابعة المؤتمر الاستعراضي وغيره من المسائل المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح، وذلك بالشراكة مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي لنزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. ورحب رئيس وزراء نيوزيلندا بالمشاركين في المؤتمر، كما حضر وزير شؤون نزع السلاح وتحديد الأسلحة جلسات المؤتمر وتحدث عن دور نيوزيلندا في الخطة الجديدة، وترأس جلسة مناقشة بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وقد أيدت نيوزيلندا في مؤتمر نزع السلاح مقترحات أموريم والسفراء الخمسة الداعية إلى وضع برنامج عمل يشمل نزع السلاح النووي، والمواد الانشطارية والفضاء الخارجي، و ضمانات الأمن السلبية.

المادة السابعة

تعد نيوزيلندا طرفاً كاملاً في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ لعام ١٩٨٥ (معاهدة راروتونغا، التي أصبحت أيضاً تشريعاً بموجب قانون عام ١٩٨٧ بشأن جعل نيوزيلندا منطقة خالية من الأسلحة النووية وبشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة في نيوزيلندا). وقد أصبحت جميع بلدان جنوب المحيط الهادئ المستقلة مشمولة بالمعاهدة، كما صدقت أربع دول من الدول الحائزة للأسلحة النووية (بريطانيا وروسيا والصين وفرنسا) على بروتوكولات تعطي ضمانات أمنية للمنطقة. وقد وقعت الولايات المتحدة على تلك البروتوكولات.

وفي السنوات الأخيرة، عملت نيوزيلندا مع البرازيل وغيرها من أجل إقامة روابط جديدة بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الأرضية الجنوبي.

المادة الثامنة

كما ذكر آنفاً، قامت نيوزيلندا بدور بارز جداً في المؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة عدم الانتشار (نيويورك، نيسان/أبريل أيار/مايو ٢٠٠٠) وستشارك على نحو كامل في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي السابع المقرر عقده في عام ٢٠٠٥.

المادة التاسعة

تواصل نيوزيلندا تأكيد أهمية انضمام جميع بلدان العالم إلى معاهدة عدم الانتشار، مثلاً في الحوارات الثنائية التي أجريت في عام ٢٠٠١ مع الهند، وفي المنتديات الدولية (لا سيما مع الأطراف الشريكة في الخطة الجديدة) موجهة الدعوة إلى إسرائيل وباكستان والهند. وتتوقع نيوزيلندا أن تنضم هذه البلدان إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية وفقاً للمادة التاسعة. ورحبت نيوزيلندا بانضمام كوبا إلى معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٢ باعتباره خطوة إيجابية صوب هدف انضمام بلدان العالم قاطبةً إليها.

وما زالت نيوزيلندا قلقة للغاية إزاء الموقف الراهن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المناهض لمعاهدة عدم انتشار، وقد حثتها على وقف جهودها الرامية إلى الانسحاب من المعاهدة.

المادة العاشرة

انضمت نيوزيلندا إلى المقرر المتخذ بتوافق الآراء في سنة ١٩٩٥ والقاضي بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. واتخذ المؤتمر مجموعة من المقررات في سنة ١٩٩٥، هي: تعزيز عملية استعراض المعاهدة؛ ومبادئ وأهداف

لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين؛ وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ والقرار بشأن الشرق الأوسط، وما زالت هذه العناصر كلها مهمة. وترى نيوزيلندا أن تمديد المعاهدة لا يشكل رخصة لحيازة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى.

وانطلاقاً من ذلك، وافق المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ على الخطوات العملية التفصيلية المتعلقة ببذل جهود منهجية وتدرجية في سبيل تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة. وأعلنت الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماً لا لبس فيه بإنجاز القضاء التام على ترساناتها النووية. وقد أجرت نيوزيلندا تقييماً لما أُحرز من تقدم على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالخطوات الثلاث عشرة، وهي ترفق بهذا التقرير وثيقة تعرض فيها ما أُحرز من تقدم في هذا الشأن.

وفيما يتصل بالمادة العاشرة، وافق المؤتمر في عام ٢٠٠٠ على "انطباق مبدأ اللارجعة على تدابير نزع السلاح النووي وتحديد وتخفيض الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة ذات الصلة".

ثلاث عشرة خطوة: التقدم الذي أحرزته نيوزيلندا

الخطوة ١

أهمية وإلحاحية إنجاز التوقيعات والتصديقات، دون تأخير ودون شروط، ووفقاً للعمليات الدستورية، من أجل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر.

صدّقت نيوزيلندا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في آذار/مارس ١٩٩٩، بعد أن شاركت مشاركة نشطة في التفاوض بشأنها. وفي الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢، كانت نيوزيلندا من بين المقدمين الأساسيين للقرار ٧٣/٥٧ (معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية)، الذي كرر دعوته لبلدان العالم قاطبة إلى التصديق على المعاهدة. وأيضاً في عام ٢٠٠٢، كانت نيوزيلندا من بين مقدمي بيان وزاري مشترك بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أصدره الوزراء في نيويورك. وتعمل نيوزيلندا بشكل وثيق مع الأمانة الفنية المؤقتة في فيينا بشأن المسائل المتصلة بالمعاهدة. وريثما يتم التصديق على المعاهدة، ما برحت نيوزيلندا ناشطة في إنشاء نظام الرصد الدولي للمعاهدة، وأقامت ٦ محطات رصد في أراضي نيوزيلندا. وتتعاون نيوزيلندا تعاوناً وثيقاً مع فيجي، وجزر كوك، وكيريباتي على إقامة محطات لنظام الرصد الدولي داخل إقليم المحيط الهادئ.

الخطوة ٢

الوقف الاختياري لتفجيرات اختبار الأسلحة النووية أو لأية تفجيرات نووية أخرى ريثما تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ

إن البيان الوزاري المشترك بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي اشتركت نيوزيلندا في تقديمه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، قد دعا "جميع الدول إلى مواصلة الوقف الاختياري لتفجيرات اختبار الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى"، ريثما يتم التصديق رسمياً على المعاهدة. وأعاد وزير خارجية نيوزيلندا تأكيد أهمية هذا الالتزام الطوعي في تأييده العلني للبيان. وقد عملت نيوزيلندا مع بلدان منطقة المحيط الهادئ على وضع معاهدة جعل منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية، التي تحظر اختبار الأسلحة النووية، موضع التنفيذ. كما جعلت نيوزيلندا منطقة خالية من الأسلحة النووية، ودعمت ذلك في وجه الضغط الدولي.

الخطوة ٣

ضرورة إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن صياغة معاهدة، تكون لا تمييزية ومتعددة الأطراف، ويمكن التحقق دولياً وبشكل فعال من الامتثال لأحكامها، لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى وفقاً للبيان الصادر عن المنسق الخاص في عام ١٩٩٥ والولاية الواردة فيه، مع مراعاة أهداف كل من نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ويتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يتفق على برنامج عمل يتضمن الشروع فوراً في مفاوضات بشأن صياغة هذه المعاهدة بهدف إبرامها في غضون خمس سنوات.

لقد أيدت نيوزيلندا تأييداً حثيثاً ما يتخذ من إجراءات في سبيل تدارك الفشل الراهن داخل مؤتمر نزع السلاح في الاتفاق على برنامج عمل، بما في ذلك بوجه خاص مقترحات آموريم والسفراء الخمسة الداعية إلى صنع برنامج عمل بشأن نزع السلاح النووي، والمواد الانشطارية، والفضاء الخارجي، و ضمانات الأمن السلبية.

الخطوة ٤

ضرورة إنشاء هيئة فرعية مناسبة في مؤتمر نزع السلاح تسند إليها ولاية معالجة مسائل نزع السلاح النووي. والمؤتمر مطالب بالتحاقح بأن يتفق على برنامج عمل يتضمن الشروع فوراً في إنشاء هذه الهيئة.

إن إنشاء هيئة فرعية تتولى معالجة مسائل نزع السلاح النووي هو عنصر أساسي من عناصر مقترحات آموريم والسفراء الخمسة، ومن شأنه أن يتيح إحراز تقدم لا يستهان به صوب تحقيق ما تأمله نيوزيلندا للمؤتمر.

الخطوة ٥

انطباق مبدأ اللارجعة على تدابير نزع السلاح النووي وتحديد وتخفيض الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة ذات الصلة.

جادلت نيوزيلندا، كطرف مشارك مع الأطراف التي اعتمدت الخطة الجديدة، أن مبدأ اللارجعة في تدابير نزع السلاح النووي وتخفيض الأسلحة النووية وغير ذلك من تدابير تحديد الأسلحة النووية ذات الصلة هو مبدأ حتمي. وقد أكدت نيوزيلندا مجدداً، في الورقة التي عرضت فيها موقفها حيال الخطة الجديدة، أن إحراز تقدم مستمر ولا رجعة فيه في عمليات تخفيض الأسلحة النووية هو شرط أساسي من الشروط الواجب استيفاؤها من أجل تعزيز عدم الانتشار النووي.

الخطوة ٦

تُعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهداً قاطعاً بإزالة ترساناتها النووية إزالة تامة وصولاً إلى نزع السلاح النووي الذي تلتزم الدول الأطراف كافة بتحقيقه، بمقتضى المادة السادسة.

إن نيوزيلندا، كطرف شريك للأطراف التي اعتمدت الخطة الجديدة، تحض الدول على الوفاء بما تعهدت به في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ من التزام قاطع بإزالة ترساناتها النووية إزالة تامة. وما زال هذا التعهد ذا دلالة. وقد ذكرت نيوزيلندا الدول بالتزاماتها، وأحدث مرة جري فيها ذلك كان من خلال البيان الذي أصدره وزير خارجيتها في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، والذي تناول مسائل الدفاع المضاد للقذائف. إن التعهد الصريح من جانب جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار هو أساس ما زال ائتلاف الدول المعتمدة للخطة الجديدة يبني عليه.

الخطوة ٧

الإسراع في بدء إنفاذ معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (ستارت) الثانية وفي وضعها موضع التنفيذ الكامل، وإبرام معاهدة ستارت الثالثة بالسرعة الممكنة، مع الإبقاء على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وتعزيز هذه المعاهدة بوصفها ركيزة من ركائز الاستقرار الاستراتيجي وأساساً لمواصلة تخفيضات الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وفقاً لأحكام المعاهدة.

تلاحظ نيوزيلندا أن معاهدي ستارت الثانية والثالثة قد تم نبذهما عقب انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية في عام ٢٠٠٢. وتمثل معاهدة موسكو (٢٠٠٢) خطوة إيجابية في عملية تهدئة التصعيد النووي بين الولايات المتحدة وروسيا، من خلال عقد تعهدات بالتقليل من أعداد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية الموزعة. غير أن نيوزيلندا تؤكد، من خلال الخطة الجديدة، أن التخفيضات في عمليات الوزع وفي حالة الاستنفار لن تحل محل تدمير الأسلحة على نحو لا يمكن الرجوع عنه وصولاً إلى هدف إزالة الأسلحة النووية تماماً.

الخطوة ٨

إنجاز وتنفيذ المبادرة الثلاثية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تؤيد نيوزيلندا هذه المبادرة.

الخطوة ٩

اتخاذ جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الخطوات التالية وصولاً إلى نزع السلاح النووي على نحو يعزز الأمن الدولي للجميع:

- بذل الدول الحائزة للأسلحة النووية مزيداً من الجهود في سبيل تخفيض ترساناتها النووية من جانب واحد.
- قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بزيادة الشفافية فيما يتعلق بقدرات أسلحتها النووية وتنفيذ الاتفاقات عملاً بأحكام المادة السادسة، كتدبير طوعي من تدابير بناء الثقة دعماً لإحراز مزيد من التقدم بشأن نزع السلاح النووي.
- مواصلة تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، استناداً إلى مبادرات تتخذ من جانب واحد وكجزء لا يتجزأ من عملية تخفيض الأسلحة النووية ونزوعها.
- اتخاذ تدابير محددة متفق عليها لمواصلة تخفيض حالة استنفار منظومات الأسلحة النووية.
- تقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من المخاطرة المتمثلة في احتمال استخدام هذه الأسلحة في أي وقت وإلى تيسير عملية إزالتها تماماً.
- مشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، حالما يصبح ذلك مناسباً، في العملية المفضية إلى إزالة أسلحتها النووية تماماً

تؤيد نيوزيلندا المجموعة الكاملة من الخطوات المدرجة أعلاه. وعلى وجه الخصوص، تحرص نيوزيلندا على أن تشهد إحراز تقدم بشأن مسألة الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، وقد كانت في طليعة مقدمي القرار ٥٨/٥٧ (تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية) في الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢.

الخطوة ١٠

اتخاذ جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ترتيبات للقيام بأسرع ما يمكن عملياً بإخضاع المواد الانشطارية التي تقرر كل منها أنها لم تعد لازمة للأغراض العسكرية، للتحقق من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو لغير ذلك من تدابير التحقق الدولية المناسبة، واتخاذ تلك الدول ترتيبات لاستخدام هذه المواد للأغراض السلمية، ضماناً لإبقاء هذه المواد بشكل دائم خارج نطاق البرامج العسكرية.

تقر نيوزيلندا بأن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية قد قبلت بتدابير رقابة كاملة على المواد الانشطارية، وهي تعرب عن استحسانها لذلك. وتتولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية التحقق من هذه التدابير وإدارتها. وتحت نيوزيلندا الدول الحائزة للأسلحة النووية على التعهد بالتزامات مماثلة في هذا المجال.

الخطوة ١١

التأكيد مجدداً أن الهدف النهائي للدول في ما تبذله من جهود في عملية نزع السلاح هو نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة.

تقوم حكومة نيوزيلندا بطائفة واسعة من مهام نزع السلاح المتصلة بأسلحة التدمير الشامل والأسلحة التقليدية. كما تقوم، من خلال كونها طرفاً ناشطاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، بشن حملات في سبيل إحراز تقدم صوب إزالة أسلحة التدمير الشامل. وتقوم نيوزيلندا، في إطار المجتمع الدولي، بمعالجة المسائل المتعلقة بالأسلحة التقليدية، كالألغام البرية والأسلحة اللاإنسانية. وتتعاون نيوزيلندا تعاوناً وثيقاً مع جيرانها في منطقة المحيط الهادئ في الجهود الرامية إلى التقليل من تجارة الأسلحة الصغيرة والحد منها. كما تنتمي نيوزيلندا إلى أربعة من النظم الرئيسية لمراقبة الصادرات، وهي: مجموعة أستراليا، وترتيب آسينا، ومجموعة موردي الأسلحة النووية، ونظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف.

الخطوة ١٢

قيام جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في إطار عملية الاستعراض المعززة للمعاهدة، بتقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن "مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزعها"، مع الإشارة إلى الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦.

قدمت نيوزيلندا تقريراً إلى اللجنة التحضيرية الأولى في عام ٢٠٠٢، عرضت فيه ما أحرزته من تقدم بشأن كل مادة من مواد معاهدة عدم الانتشار. وقد تم تنقيح التقرير المذكور وتضمينه أحدث ما استجد من معلومات. وهو يقدم إلى اللجنة التحضيرية الثانية بالاقتران مع هذه الوثيقة.

الخطوة ١٣

مواصلة تطوير قدرات التحقق التي ستلزم للتأكد من الامتثال لاتفاقات نزع السلاح النووي من أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية وإبقائه خالياً منها.

قدمت نيوزيلندا دعماً قوياً لنظام من الضمانات المعززة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك في مباحثات نزع السلاح الإقليمية.

قرار بشأن الشرق الأوسط: التقدم الذي أحرزته نيوزيلندا

بنود المنطوق:

١ - يُرِيد أهداف وغايات عملية السلام في الشرق الأوسط ويقر بأن الجهود المبذولة في هذا الشأن تساهم في جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل، بما فيها الأسلحة النووية.

تؤيد نيوزيلندا اتباع نهج متزن وبناء في معالجة مشاكل الشرق الأوسط المعقدة. فنحن ندعم التفاوض على إيجاد تسوية سلمية عادلة ومستديمة وشاملة في الشرق الأوسط، استناداً إلى قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨، والمبادئ المستمدة من اتفاقات متتالية بين الطرفين. وتؤيد المجموعة الرباعية في ما تبذله من جهد، وتنتقل إلى وضعها الصيغة النهائية لتفاصيل خارطة الطريق صوب حل قوامه دولتان. وقد تم شرح موقف نيوزيلندا من خلال الاتصال بممثلين للطرفين من وقت إلى آخر، بمن فيهم وزير الخارجية الإسرائيلي ورئيس السلطة الفلسطينية، وفي محافل عامة كالدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث أُلقت نيوزيلندا بياناً في هذا الشأن.

وما برحت نيوزيلندا تسهم في عمليات حفظ السلام في الشرق الأوسط. فقد كنا من بين المشاركين الأصليين في القوة متعددة الجنسيات والمراقبين التابعين لها، كما أننا نسهم في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين. ونسهم كذلك في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، دعماً لها في ما تقوم به من عمل على معالجة الحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة.

٢ - يكرر دعوته لجميع الدول المتبقية إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى قبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جميع الأنشطة النووية.

إن نيوزيلندا، بوصفها طرفاً شريكاً مع ائتلاف الدول المعتمدة للخطة الجديدة، تؤكد أهمية انضمام جميع بلدان العالم إلى معاهدة عدم الانتشار. ونحن نهيّب بإسرائيل أن توقع على المعاهدة وتصدق عليها، وأن تضع الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية موضع التنفيذ.

٣- يحيط علماً مع القلق باستمرار وجود منشآت غير خاضعة للضمانات في الشرق الأوسط، ويحث الدول غير الأطراف في المعاهدة على القبول بكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تلك المنشآت.

٤- إن نيوزيلندا من المؤيدين الأوفياء للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الدور الذي تضطلع به. فنحن نؤيد كامل نطاق الضمانات وتعزيز نظام الضمانات بواسطة بروتوكولات إضافية. وفي سياق الشرق الأوسط، ما زالت نيوزيلندا قلقة بوجه خاص إزاء استمرار وجود منشآت غير خاضعة للضمانات في إسرائيل وإيران، وهي تعمل، في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على معالجة هذه المسألة.

٤- يؤكد مجدداً أهمية أن تبادر جميع دول العالم إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، ويهيّب بدول الشرق الأوسط كافة التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك بالسرعة الممكنة.

على غرار الإسهام المدرج استجابةً إلى البند ٢ من المنطوق الوارد أعلاه.

٥- يهيّب بدول الشرق الأوسط كافة أن تتخذ خطوات عملية في المحافل المناسبة في سبيل جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، مع إتاحة إمكانية التحقق بشكل فعال من خلو المنطقة من هذه الأسلحة، وأن تمتنع عن القيام بأي شيء من شأنه الحيلولة دون بلوغ هذا الهدف.

تؤيد نيوزيلندا تأييداً قوياً إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية. ونحن نعمل مع البرازيل على بذل جهود ترويجاً لجعل النصف الجنوبي من الكرة الأرضية منطقة خالية من الأسلحة النووية. وما زالت نيوزيلندا مقتنعة تمام الاقتناع بأن العمل على إقامة مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية يشكل خطوات مفيدة صوب إزالة الأسلحة النووية تماماً.

٦- يهيّب بجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بتمديد التعاون وأن تبدل قصارى جهودها في سبيل ضمان قيام الأطراف الإقليمية بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة التدمير الشامل.

إن نيوزيلندا تستمد التشجيع مما أحرز من تقدم بشأن معاهدي راروتونغا وتلاتيلوكو. وما زالت نيوزيلندا تؤيد تنمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع الأقاليم.